

## لا يمكننا الاستمرار على هذا المنوال

انتظر ثمانية من المسلحين عند جانبي مسجد السَّجَّاد الواقع جنوب غرب بغداد. لم يكن هدفهم متمثلاً فيمن هو مهم من الساسة، أو رجال الأعمال، أو القادة الدينيين، بل مدير معمل متواضع، في الثالثة والخمسين من العمر. أوقف المسلحون سيارته، حين كان في طريقه إلى العمل في الثامنة صباحاً، قبل أن يطلقوا النار على صدر سائقه وساقه، ويقتادوا المدير خارج العربة. ألقوا به على الأرض، قبل أن يطلقوا النار عليه خمس مرات، ويصيبوه برصاصة في الرأس في نهاية المطاف.

نشرت أكبر صحف العراق خبراً صغيراً يتحدث عن أن الضحية كانت فائز غني عزيز، المدير العام لشركة الزيوت النباتية. كنت قد التقيت الرجل قبل بضعة أسابيع، لا أكثر، بعد أن حثي تيم كارني على زيارة معمل الشركة المتداعي. تساءلت، في قرارة نفسي، عما يمكن أن يدفع أحدهم إلى التخلص من مدير أحد المعامل. حدثت الواقعة في أواخر تموز/ يوليو 2003، بعدما يتجاوز ثلاثة الأشهر، بمرحلة بسيطة، من سقوط بغداد، وقبل مرحلة طويلة من وضع العاملين لدى الحكومة على قائمة الاغتيالات.

اتضح الأمر لي فيما بعد: كان عزيز يخوض فيما هو خطر من الموضوعات. تحدث الرجل في السابق، وإن بنبرة خافتة، عن مسألة الخصخصة.

كنت قد سافرت مع جيري بريمر مؤخراً لحضور اجتماع خاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن، حيث عرض رؤيته في عراق السوق الحرة أمام المئات من مديري الأعمال. تحدث بريمر في خطابه، الذي ألقاه في خيمة عملاقة نصبت على أرض منتجع فاخر في البحر الميت، قائلاً: «تعين الأسواق الموارد بما هو أكثر فاعلية من الساسة. يتمثل هدفنا الإستراتيجي، في الأشهر المقبلة، من ثم في تفعيل السياسات

التي تسهم في إعادة تحويل الأشخاص والموارد من شركات الدولة إلى الشركات الخاصة الأكثر إنتاجية».

ناقش الرجل بحماسة بالغة، بينما كنا عائدتين إلى بغداد على متن طائرة نقل عسكرية أمريكية، الحاجة إلى خصخصة المعامل المدارة من قبل الدولة، بحيث طفى صوته على الضجيج المنبعث من قسم الشحن. تحدث بريمر، بذلك الصدد، قائلاً: «يتعين علينا التقدم سريعاً فيما يتعلق بهذه الجهود. يعد تحويل شركات الدولة العقيمة إلى القطاع الخاص أمراً أساسياً لتعافي العراق من الناحية الاقتصادية».

قصدت معمل الزيوت النباتية، بعد بضعة أيام؛ بغية سؤال عزيز عن رأيه في إستراتيجية بريمر، ليبيدي موافقته الكاملة، قائلاً: «نحتاج مستثمرين خارجيين. لا يمكننا الاستمرار على هذا المنوال».

لم يطلع عزيز زملاءه في المعمل، بالمطلق، على تلك الآراء -عالمياً بخطورة- التحدث عن تقليص عدد العمال - ليعبر عن معارضته، بكل الأحوال، زيادة عدد القوة العاملة المتضخمة في المقام الأول. طالب العشرات ممن صرفوا قبل الحرب بالعودة إلى وظائفهم، ليرفض عزيز إعادة استخدامهم. دخل رجل مكتبه، قبل يومين من مقتله، حاملاً قبلة يدوية، مهدداً بتفجيرها إن لم يستعد وظيفته. قام العشرات من طالبي الوظائف، بالرغم من نجاح عزيز في تهدئة الموقف، بالاحتجاج، في اليوم الثاني أمام مقر الوزارة المؤقت.

استذكر لؤي علي، مسؤول أمن الوزارة، بذلك الصدد، قائلاً: «كانوا يقولون الآتي: «إما أن تسمحو لنا بالعودة إلى وظائفنا، أو سنقوم بشيء ما». لم يخالج علياً الشك بمقتل عزيز جراء معارضته إعادة توظيف العمال، قائلاً بوجود «صلة قوية للغاية بين الأمرين».

أثار مقتل عزيز موجة من الذعر داخل وزارة الصناعة. تطلع الوزير العراقي المؤقت ومستشاروه إلى البدء بعملية الخصخصة، على أنها تمثل وسيلة سريعة لإثرائهم. اتسم أولئك بالحماسة، مدة من الزمن، في الترويج لعملية الخصخصة،

بما يفوق تيم كارني، وغلين كورليس، وبراد جاكسون، المستشارين الأمريكيين في الوزارة. غير موت عزيز من ذلك بكل الأحوال. إن قتل أحد رجالهم لمجرد رفضه توظيف عمال جدد، فما الذي سيحدث إن سمحوا بصرف عشرات الآلاف من العمال من قبل المستثمرين الخصوصيين؟. لم تمتلك الرغبة أحداً في الوزارة -بين عشية وضحاها- في التحدث عن عملية الخصخصة.

وصل توم فوللي بغداد، بعد أسبوعين من مقتل عزيز، لترؤس دائرة جديدة ضمن سلطة الائتلاف المؤقتة: مكتب تنمية القطاع الخاص. تجسدت مهمة فوللي، كما عينها، في خصخصة شركات العراق جميعها المملوكة من قبل الدولة في أثناء ثلاثين يوماً. لقي الرجل المعارضة الأولى من القصر الجمهوري ذاته. أعلم فوللي من قبل معاونيه، ودائرة السلطة القانونية، أن بيع ممتلكات الحكومة العراقية، مثل المعامل، يخرق على الأرجح معاهدة هيغ الموقعة في العام 1899، المتعلقة بقوانين الحرب. تنص الفقرة 55 من المعاهدة على أن قوة الاحتلال «تعد مديراً ومنتفعاً، ليس إلا، من المباني العامة، والعقارات، والغابات، والممتلكات الزراعية المنتمية إلى البلد المعادي» ويتعين عليها «الحفاظ على رؤوس أموال تلك الممتلكات».

تراجع العراقيون في وزارة الصناعة عن مواقفهم السابقة حين عمد فوللي إلى مفاتحتهم بشأن موضوع الخصخصة. سلط موت عزيز الضوء على ما تتسم به المسألة من حساسية وخطورة. أخبر فوللي من قبل مهدي الحافظ، وزير التخطيط، الذي كان يعدّ واحداً من أبرز المفكرين التقدميين من القادة العراقيين، بوجوب بيع الشركات المدارة من قبل الدولة، التي تفتقر إلى الفاعلية، دون أن يتم ذلك على الفور بكل الأحوال، «لما يمكن أن يسببه من زعزعة كبيرة للاستقرار».

لم يفت ذلك في عضد فوللي. أجرى الرجل اتصالاته، محاولاً إقناع أصدقائه في وول ستريت بالاستثمار في قطاع الصناعة العراقي. لم يكن الأخيرون بأكثر حماسة من العراقيين. التجأ فوللي إلى مجلس الحكم، من ثم ليرفض مطالبه على حد سواء.

حل الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، فيما بعد، وأعلن عن انتقال السيادة إلى العراقيين بحلول حزيران/ يونيو. لم يكن هنالك من سبيل للخصخصة على وجه السرعة. فقد بريمر ورؤساؤه في واشنطن شهيتهم للقيام بذلك، وإن توافرت إمكانية بيع بعض الشركات قبل تسليم السيادة. ما كانوا راغبين في أن تعرقل أي من الأمور عملية نقل السلطة.

اقترح متعهد من بيرينغ بوينت، الشركة الاستشارية الموكلة مساعدة سلطة الائتلاف المؤقتة فيما يتعلق بإعادة الإعمار الاقتصادي، على فولبي تأجير المعامل لمستثمرين خصوصيين، عوضاً عن بيعها بصورة فورية. خاطب الرجل فولبي، بذلك الصدد، قائلاً: «هذا ما فعلناه في كوسوفو. يمكن أن ينجح هنا أيضاً». قبل فولبي موضوع التأجير على مضض، علاوة على مجلس الحكم. أعلنت وزارة الصناعة، في شباط/ فبراير 2004، أنها ستطرح مناقصة لتأجير خمسة وثلاثين معملاً منفصلاً، مع تقديم المستثمرين وعوداً بعدم صرف، أي من الموظفين.

لم تتسم الاستجابة بتلك القوة. ازدادت حركة التمرد تأثيراً، بينما لم تكن الكهرباء كافية، ناهيك عن إغلاق المطار أمام الرحلات التجارية. من كان سيدري، علاوة على ذلك، ما إذا كانت الحكومة العراقية الجديدة ستلتزم بالاتفاقات الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة؟ لم يؤجر أي من المعامل - بعد ذلك - بحلول مغادرة بريمر.

استنتج بريمر، بعد بضعة أشهر من وصول فولبي بغداد، أن الأخير لم يكن الرجل المناسب لأداء المهمة، بل صديقاً للرئيس لا أكثر. أخبر بريمر العاملين في القصر «بعدم إمكانية المس» بفولبي.

خرج بريمر، في نهاية المطاف، بوظيفة جديدة لفولبي، في أوائل العام 2004. سيجوب الرجل العالم، برفقة وزير الخارجية السابق جيمس بيكر؛ لإقناع الدول بإسقاط ديونها المستحقة على العراق.

استبدل فولبي، ما إن غادر العراق، بمعاونه مايكل فلايتشر، رجل الأعمال المنتمي إلى نيو جيرسي. افتقر فلايتشر إلى الخبرة، فيما يتعلق بتشجيع المشروعات الحرة

في الاقتصادات الاشتراكية، بالرغم من عمله مسؤولاً لوزارة الخارجية في إفريقية، في سبعينيات القرن المنصرم. لم يفتقر الرجل، بكل الأحوال، إلى ما يتسم بالأهمية من الصلات: كان شقيقه آري سكرتير بوش الصحفي.

مثّلت اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر بداية النهاية لتجربة المحافظين الجدد في العراق. رفض العديد من موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة البارزون، مع ذلك، الخضوع لتلك الحقيقة، كما فعل جيم هافمان وتوم فوللي، متمسكين بمشروعاتهم الأثيرة. لم يتبقَّ سوى سبعة أشهر ونصف الشهر لحلول نهاية حزيران/ يونيو، وقد كانت تلك المرحلة كافية لإحداث بعض التغييرات الكبيرة.

كانت القائمة طويلة بالفعل. رغب فريق الاتصالات الإستراتيجية في تشكيل لجنة اتصالات عراقية فيدرالية. رغب المدافعون عن المساواة بين الجنسين في افتتاح مراكز نسوية عبر الجنوب الشيعي. رغب فريق الحكم في تعيين أعضاء جدد في مجالس الحكم المصغرة في كل من المحافظات. رغب فريق السياسة الأمنية في التأكد من حل الميليشيات جميعها. رغب بريمر في تعيين مفتشين عموميين لاقتلاع جذور الفساد في كل من الوزارات، ورغب الجميع، كما بدت الحال عليه، في إصدار بريمر المزيد من القوانين.

لم ينوِ المحافظون الجدد، الذين خلفوا المسؤول الاقتصادي بيتر مكفرسون، التخلي عن كل شيء. أدرك أولئك - على أقل تقدير، إن كانوا عاجزين عن بيع الشركات المدارة من قبل الدولة - أن بمقدورهم العمل على وقف سياسة الدعم. لم يباع غالون الوقود بخمسة سنتات؟، لم توزع الكهرباء بصورة مجانية؟، لم تقدم الأسمدة بسعر رخيص للغاية، بحيث يعمد المزارعون إلى تهريبها إلى سورية والأردن؛ بغية بيعها، عوضاً عن استخدامها في أراضيهم؟، لم تقدم حصص الطعام الشهرية للجميع، بغض النظر عن مدى حاجتهم إليها؟. تكلف سياسة الدعم والمعونات ما يزيد عن نصف ميزانية العراق السنوية - تبلغ كلفة حصص الطعام وحدها خمسة مليارات دولار سنوياً - وتجسد نظام توزيع اقتصادي، على النمط السوفييتي، يفتقر إلى

الفاعلية إلى حد بعيد. أدرك اقتصاديو سلطة الائتلاف المؤقتة أن تقليص المعونات، الذي يسبب ارتفاعاً في الأسعار، سيفتقر إلى التأييد الشعبي، ويولد الاضطراب على الأرجح، ولكنهم كانوا مقتنعين بأن مسؤولية سلطة الائتلاف المؤقتة تتمثل في صرف العراقيين عن اللجوء إلى المعونات الحكومية. استنتج أولئك، على حد سواء، أن الحكومة العراقية، التي ستستلم زمام الأمور من سلطة الائتلاف المؤقتة، لن تمتلك القوة الكافية لاتخاذ مثل تلك الخطوات.

خرج الاقتصاديون، عوضاً عن مضاعفة أسعار الوقود أو الأسمدة، بما ارتأوه أقل خطورة من الإستراتيجيات للبدء في تقليص المعونات. يستلم العراقيون شهرياً حصص طعام حكومية، تتألف من أكياس الأرز، والبقول، والطحين، والسكر، والشاي، وغير ذلك من المواد الأساسية. ستتوقف الحكومة -بمقتضى خطة سلطة الائتلاف المؤقتة- عن طلب وتوزيع حصص الطعام، وتقدم للناس، عوضاً عن ذلك، دفعات نقدية مساوية لكلفة الطعام. سيعمد القطاع الخاص، بحسب اعتقادهم، إلى توزيع الطعام بصورة أكثر فاعلية، ليوافق مئات الملايين من الدولارات على الحكومة سنوياً. يمكن للحكومة العراقية المستقلة أن تقرر المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، عبر تقليص الدفعات إلى المقتدرين، بعد التحقق من إمكاناتهم المادية.

اتسمت النظرية بالسلامة، كما في حال الخصخصة، ليشير التطبيق العملي ما هو هائل من المخاوف. أخبر بريمر من قبل كبير مستشاري سلطة الائتلاف للعمل والشؤون الاجتماعية، بعد ستة أيام من توقيع اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، أن الخطة «قابلة لإثارة مشكلات إنسانية ضخمة». دافع بريمر بقوة عن تقديم المعونات نقدياً، وقد كانت معارضة التغيير تمثل انتحاراً وظيفياً حقيقياً في القصر، ولكن المستشار كان جيم أوتويل، رجل الإطفاء القوي، الذي تصادم مع بيرني كيريك في السابق. ارتقى أوتويل؛ بالرغم من انتسابه إلى رجال الإطفاء العاديين، ليصبح كبيراً لمستشاري العمل والشؤون الاجتماعية، بحلول خريف العام 2003. جراء فشل وزارة العمل الأمريكية في إرسال أي من الأشخاص إلى بغداد لشغل المنصب. اعتبر أوتويل الأكثر إماماً بشؤون العمل، من بين الموجودين في المنطقة الخضراء، بالنظر إلى ما امتلكه من خبرة في التعامل مع نقابة رجال الإطفاء في بوفالو.

أخبر أوتويل بريمر أن مسؤولية تلقي حصص الطعام وتوزيعها كانت ملقاة على عاتق النساء العراقيات في المقام الأول. إن تحولت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الدفعات النقدية، فستوافر الإمكانية في تلقيها من قبل الرجال، وتبديدهم إياها على أمور أخرى. كان احتمال الخطأ وارداً، على حد سواء، بما لا يمكن تجاهله في بلد يبلغ عدد سكانه الخمسة والعشرين مليون نسمة. خاطب أوتويل بريمر، بذلك الصدد، قائلاً: «لنفترض أننا أنجزنا العملية بنسبة 99% من الدقة، وحرّم واحد بالمئة، لا أكثر، من تلقي الدفعات. سيصبح لدينا، من ثمّ مئتان وخمسون ألفاً من العراقيين الجياع، الغاضبين، الذين اعتادوا تلقي المعونات. لن تذكر المشكلة السابقة بالمقارنة مع ما سيحدث».

لم يفتقر فريق السلطة الاقتصادي إلى الطموح، بادئاً في دراسة جدوى القيام بمنح كل عائلة بطاقة ائتمانية تخولها الحصول على قيمة ما تستحقه من معونات. افترض برصيد البطاقات أن يملاً كل شهر بصورة تلقائية. تملك الذعر أوتويل بالنتيجة. لم يسبق لأحد في العراق استخدام البطاقات الائتمانية، ناهيك عن عدم وجود أجهزة للصرافة الآلية، والافتقار إلى الخدمة الهاتفية والطاقة الكهربائية رداً طويلاً من اليوم. ما الذي توقعته سلطة الائتلاف المؤقتة فيما يتعلق بكيفية تعامل التجار مع بطاقات الائتمان؟، من الذي سيشتري المواد بتلك الطريقة؟. لم تمثل الفكرة، في نظر أوتويل، سوى أخرى مصنوعة في الأبراج العاجية، داخل مدينة الزمرد.

لم يتأثر بريمر بتحذيرات أوتويل. اتسمت العملية بالعقلانية في نظره، وقد قرر البدء في تنفيذها بحلول الأول من حزيران/ يونيو - قبل ثلاثين يوماً من تسليم السيادة، لم يتراجع أوتويل بكل الأحوال. التمس الرجل أعضاء بارزين من البعثة البريطانية ضمن سلطة الائتلاف المؤقتة، ليقتنعوا بمخاوفه، ويسعوا للتأثير في بريمر والجيش الأمريكي. كانت القيادة العسكرية الأمريكية، في نهاية المطاف، من أسقط تلك الخطة. كانت القوات منهكة بالفعل في محاربة التمرد، ولم يكن بمقدورها التعامل مع ما يمكن أن يقوم من ثورات جراء قضية الغذاء. إن لم يمثل تغيير نظام المعونات الغذائية شرطاً أساسياً لتسليم السلطة، فلم تكن هناك حاجة

للقيام به. لم ينظر أعضاء الفريق الاقتصادي إلى الأمر من الزاوية ذاتها: يمكن لقليل من الأثم الآن أن يمنع حدوث مشكلات أكبر في المستقبل. تغيرت التوقعات، فيما بعد، بكل الأحوال. لم تعد المقاييس متمحورة حول ما هو أفضل للعراق، لتستند الحسابات الجديدة إلى ما هو أفضل لواشنطن.

أدرك جاي هالين، البالغ أربعة وعشرين من العمر، بعد بضعة أسابيع من وصوله إلى بغداد، أنه لن يحقق هدفه المتمثل في إعادة افتتاح سوق البورصة بحلول الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر. انتقلت عدوى طموح ما قبل الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى الرجل، على حد سواء، كما الجميع في القصر على وجه التقريب. اتخذ هالين القرار ببناء ما أسماه «سوق بورصة جديدة كلياً من نقطة الصفر»، ناهيك عن تزويدها بالأنظمة الحاسوبية، وتعيين مجلس لإدارتها، وتشكيل لجنة للأوراق المالية والصراف، ومنح الرخص للمضاربين، ووضع قانون معدل للأسواق المالية. لم يظهر العراقيون كثيراً من التأيد، بالرغم من الحماسة الأمريكية للخطة. تجسدت أولويتهم القصوى في إعادة افتتاح السوق، لا تنصيب الحواسيب، أو وضع قانون جديد للأوراق المالية. رغب المضاربون والمتاجرون في العودة إلى أعمالهم، كما أراد المستثمرون البيع والشراء. خاطب السمسار طالب الطباطبائي هالين، بذلك الصدد، قائلاً: «الناس مفلسون وحائرون. لم تريد صنع الأعداء؟». دعنا نعمل بها كما في السابق.

افتقرت خطة هالين إلى الواقعية في نظر الطباطبائي، حامل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ولاية فلوريدا. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «كانت مبالغة في الخيال والعظمة بما لا يتيح تطبيقها. لم يصغ هالين إلينا، بكل الأحوال».

تملكت هالين القناعة بضرورة إحداث تغييرات كبيرة. تحدث الرجل، بذلك الصدد، في وقت لاحق، قائلاً: «لم تكن القوانين والأنظمة العراقية متناغمة بالمطلق مع العالم الحديث. غابت الشفافية في المجالات كافة. مثلت البورصة، بالقدر الأكبر، مكاناً يشتري فيه صدام وصحبه الشركات الخاصة، التي لم يملكوا فيها حصصاً بالوسائل الأخرى».

التجأ هالين إلى مجموعة الخدمات المالية التطوعية، المنظمة الأمريكية غير الربحية، التي تقدم العون فيما يتعلق ببناء أسواق البورصة في الدول النامية. وافقت المجموعة، المؤلفة من خبراء حكوميين وخصوصيين، على إرسال وفد من ستة أشخاص إلى بغداد، في تشرين الثاني/ نوفمبر؛ بغية التقاء هالين ومجموعة من العراقيين. وافق المتطوعون الأمريكيون، في أثناء الاجتماع الذي نقل إلى الأردن في أعقاب الهجوم على فندق الرشيد، على مساعدة هالين في إنجاز لائحة أهدافه. تولى أحد المشاركين مهمة إعادة كتابة قانون الأوراق المالية، بينما عرض الآخرون تقديم العون فيما يتعلق بتدريب المضاربين، وشراء أجهزة الحاسوب.

بدأ هالين في فصل العراقيين، مع كتابة القانون الجديد. وظفت سوق البورصة القديمة خمسة وثمانين موظفاً - بما يفوق، إلى حد كبير، حاجته من العاملين في السوق الجديدة، المزودة بأجهزة الحاسوب. عقد هالين العزم - على النقيض من مسؤولي سلطة الائتلاف الآخرين، الذين أبقوا على الموظفين السابقين كافة فيما أشرفوا عليه من مؤسسات حكومية - على إقامة سوق بورصة صغيرة، أمريكية الطابع، بما لا يزيد على أربعين من الوظائف، مدفوعة الأجر. التقى الرجل كلاً من الموظفين القدامى، قبل أن يصرف خمسة وأربعين من الخدمة. تحدث هالين، بذلك الصدد، قائلاً: «أغضب ذلك الكثيرين حتماً، ولم يكن بالأمر السهل، بالنظر إلى عدم اعتياد العراقيين الفصل من الخدمة».

رشح هالين تسعة من العراقيين للعمل في مجلس إدارة السوق. سعى الرجل، بغية ضمان استقلالية المجلس، إلى إيجاد أربعة أشخاص، على أقل تقدير، من غير المنخرطين في عمليات السوق اليومية، ولكنه لم يكن على علم بكثير من رجال الأعمال العراقيين المتسمين بتلك الصفة. التجأ هالين إلى اثنين من العراقيين الموثوقين؛ بغية تزكية بعض الأسماء. اختبر الرجل مهارات المرشحين في اللغة الإنجليزية - قائلاً، في وقت لاحق، إن ذلك كان لأجل فائدته الشخصية - و«الوصول إلى نمط تفكير أمريكي للغة، فيما يتعلق بمجال الأعمال والرأسمالية».

كون هالين، في نهاية المطاف، ما ارتآه مجموعة رائعة، قبل أن يخبره صديق عراقي أنه يرتكب «خطأ فادحاً». انتمى معظم من اختارهم هالين من المرشحين إلى العرب

السنة، بما يمكن تفهمه - بالنظر إلى انتماء معظم الخبرات في مجال الأعمال والمال، في الأيام السابقة، إلى المجتمع السني- ولكن القادة الشيعة والأكراد كانوا سيستاوون بالتأكيد. عمد هالين، من ثم إلى استبعاد بعض الأسماء السنية من اللائحة.

استلزم افتتاح البورصة المال، على حد سواء، لشراء أجهزة الحاسوب، واستئجار المبنى، وتهيئته، وقد عنى ذلك انخراط هالين في المنافسة مع مسؤولي سلطة الائتلاف الآخرين، بكل ما يلتمسونه من مشروعاتهم الخاصة. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «يمكن لبعضهم أن يجادلوا على أن البلد يستلزم كثيراً من الحاجات، كالكهرباء والأمن، فمن ذا الذي سيكترث، من ثم لسوق البورصة؟». ارتأى هالين، بكل الأحوال، أن مشروعه يستحق أن يرى النور، بما لا يقل عن المشروعات الأخرى. بدأ الرجل في إقناع رئيسه، والمسؤولين جميعاً عن عملية التمويل؛ بغية الإنفاق على مشروع البورصة. حصل هالين، في نهاية المطاف، على ما يحتاجه من أموال.

أصبح قانون الأوراق المالية جاهزاً، بحلول ربيع العام 2004، بعد مراجعته من قبل محامي سلطة الائتلاف، وعدد من الوكالات الحكومية في واشنطن. وقع بريمر القرار، في 19 نيسان/ أبريل، ناهيك عن تعيين تسعة العراقيين، الذين انتقاهم هالين، لتشكيل مجلس إدارة السوق. تمت تسمية خمسة عراقيين آخرين لإدارة لجنة الأوراق المالية والصرف.

اختار مجلس إدارة السوق طالب الطباطبائي - السمسار الدارس في الولايات المتحدة، المنتقد هالين إلى أبعد الحدود - رئيساً له. منح قانون الأوراق المالية الجديد مجلس الإدارة السيطرة على عمليات السوق، دون الحديث عن دور مستشار سلطة الائتلاف المؤقتة. افترض هالين أن بإمكانه المشاركة في صنع القرار حتى تسليم السيادة. ارتأى الطباطبائي وأعضاء مجلس الإدارة، بكل الأحوال، أن المسؤولية تقع على عاتقهم.

أعاد مجلس الإدارة التعاقد مع الخمسة والأربعين موظفاً الذين استبعدهم هالين. لم تكن سوق البورصة بحاجة إلى المزيد من الموظفين، ولكنها افتقدت الرغبة في

صنع الأعداء من العراقيين، بالنظر إلى افتقار ذلك إلى العقلانية. من كان ليديري ما يمكن أن يصدر عن المستبعبدين من الموظفين؟

قرر الطباطبائي وأعضاء مجلس الإدارة الآخرون، على حد سواء، افتتاح السوق بأقرب ما يمكن. ما كانوا راغبين في الانتظار عدة أشهر إلى تنصيب الأنظمة الحاسوبية. أمر الأخيرون باستحضار العشرات من الألواح إلى البورصة، بغية استخدامها في تتبع أسعار البيع والشراء، كما كانوا يفعلون قبل الحرب.

اشتد التوتر بين هالين ومجلس إدارة البورصة. اتسم أعضاؤه في نظر الرجل «بالعناد ومقاومة التغيير». لم يفهم أعضاء المجلس، بدورهم، سبب تدخل هالين الدائم في شؤونهم. كان العراق بلدهم، في نهاية المطاف. رفض الأعضاء دفع فواتير ما طلبه هالين من خدمات، ما كانت ضرورية في نظرهم، بينما رأى هالين أنها كانت معقولة للغاية، مثل تأمين الحراسة لحماية المبنى من المتطفلين. «لم يكن سلوك الأعضاء لطيفاً» في نظر الرجل.

غادر هالين العراق في 22 حزيران/ يونيو، لتفتتح السوق بعد يومين من ذلك. وجه المضاربون الأوامر، صارخين، إلى المتاجرين في أرض البورصة، ممن يستخدمون ألواحهم البيضاء العملية. لم تكن التعاملات تسجل بواسطة أجهزة الحاسوب، بل على قصاصات صغيرة، بواسطة أقلام الحبر. أبقى موظفو سلطة الائتلاف أنفسهم بمنأى عن السوق، مخافة استحضارهم الهجمات عليها من قبل المتمردين.

تحدث هالين، عند عودته إلى الولايات المتحدة، في مقابلة مع «جمعية الدراسات والتدريب الدبلوماسي»، قائلاً: إن عمله في العراق «لم يكن ليتوج على رأس إنجازاته المهنية».

أردف الرجل قائلاً: «لم أكن سعيداً حين غادرت، ولكن شعوري يختلف حينما أسترجع الأمر برمته، وأنظر إلى كل ما كنت أتصدى له. كنت بمفردي، طيلة خمسة أشهر، فيما هو مستحيل من الأوضاع، على وجه التقريب. كنت أشعر حقيقة، في بعض الأحيان، باستحالة العمل على ترتيب الأوضاع. أشعر بكثير من الفخار، حين

أستذكر ما كانت عليه الأمور، لعلمي أنني كنت مؤثراً في إيصال الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم، وإن لم تسر وفق ما تمنيت. لو لم أقم بعملٍ هناك لما تحقق شيء، على وجه الاحتمال».

سألت الطبباطبائي عما يمكن أن يحدث لو لم يوكل هالين مهمة إعادة افتتاح سوق البورصة. تبسم الرجل، قائلاً: «كنا افتتحناها قبل أشهر. كانت أفكاره عظيمة، ولكنها لم تتحقق. يذكرني موظفو سلطة الائتلاف أولئك بلورانس العرب».

علم لورانس ذاته، بكل الأحوال، متى يتراجع. أردف الطبباطبائي، بذلك الصدد، قائلاً: «أستذكر أحد أكثر أقوال لورانس ملاءمة، وأتساءل عما إذا تكلف أي من ساكني القصر عناء قراءته:

«لا تحاول إنجاز كثيرٍ من الأمور بيدك. من الأفضل أن يقوم العرب بها على نحوٍ مقبول، على أن تنجزها بصورة تامة. تمثل تلك حربهم، وأنت هنا لمساعدتهم، لا لربحها لمصلحتهم. لا يمكن بالفعل، على حد سواء، ضمن ظروف شبه الجزيرة المتناقضة إلى حد بعيد، أن يتسم عملك بما ترتئيه من جودة، على وجه الاحتمال».



## المنطقة الخضراء، المشهد العاشر

لم يصف الموظفون العسكريون الأمريكيون، المتمركزون في القصر الجمهوري، في معظم الأحيان، سلطة الائتلاف المؤقتة بما هو حسن من العبارات. كره العسكريون -الذين يحمل العديد منهم رتب الرواد والعقدا، بعدما أمضوا ما يزيد على العقدين في الخدمة- أن توجه إليهم الأوامر من قبل موظفي السلطة، ممن لا يتجاوزون العشرينيات من العمر. سبق لبعضهم الخدمة في كوسوفو، وهاييتي، والصومال، ناهيك عن القلة التي خدمت في فيتنام. علم أولئك أمراً أو اثنين عن بناء الدول في مراحل ما بعد النزاع، ولكنهم لم يمثلوا، في نظر موظفي السلطة من الشباب المتعجرفين، أكثر من سائقين، وحرس، وسعاة. عمد المدنيون إلى وضع السياسات، وتعين على العسكريين تنفيذها.

لم يتسكع الجنود في الحانات أو صالة ديسكو الرشيد، بالنظر إلى منعهم من شرب الكحول. انطوى الآخرون على أنفسهم، يدخنون السجائر عند المدخل الخلفي، يتدربون في صالة التمارين الرياضية، ويلعبون الورق في مقطوراتهم. أكد أولئك على أن الأمور ستستسم بكثير من الأفضلية لو كانوا يتولون المسؤولية، ساخرين من سلطة الائتلاف المؤقتة، كونها عاجزة عن القيام بأي من الأشياء.

عينت فرقة من المارينز، في أوائل العام 2004، لحراسة القصر. أقام عناصرها حواجز إسمنتية للحد من حركة المرور حول المجمع، ناهيك عن مد الأسلاك الشائكة فوق الجدار العازل المحيط بالمنطقة الخضراء، وإقامة المزيد من نقاط المراقبة، ونقطة للفتيش، حيث يتعين على القادمين، ممن لا يحملون بطاقات سلطة الائتلاف البلاستيكية، إبراز ما يعرف عنهم؛ بغية منحهم بطاقات دخول الزوار، التي يتعين عليهم إظهارها، على الدوام، في أثناء وجودهم في منطقة القصر.

ارتفع لوح أبيض، خلف مكتب نقطة التفتيش، يحوي رسوماً كرتونية لجنود المارينز. صور اللوح، في أحد الأيام، شاهدة قبر تحمل عبارة «الحس السليم». تمثل التعليق المكتوب أسفلها بالعبارة الآتية: «قتل على يد سلطة الائتلاف المؤقتة».